المبحث السابع
مزاعم المدرسة العقلانية في السنة وحجيتها والسلف

أولاً: السُّنة وحجيتها:

السنة النبوية هي: ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خُلُقية، أو خَلْقِية[١].

ويطلق من الناحية العلمية التخصصية على الحديث وعلومه.

والسنة هي المصدر الثاني من مصادر العقيدة والتشريع الإسلامي، بعد القرآن الكريم.

ومقتضى شهادة أن محمداً رسول الله يوجب تصديق ما جاء عنه ﷺ إن كان خبراً، كما يوجب اتباعه وطاعته إن كان أمراً، أو نهياً، أو إباحة[٢]..

وقد أمرنا الله تعالى باتباع سنة نبيه، كما أمرنا باتباع كتابه، قال تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ [٧: الحشر].

وقال الرسول ﷺ: «**تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله وسنة رسوله**»[٣]..

وقال ﷺ في حديث العرباض بن سارية، فذكر الحديث إلى أن قال:

---

(١) الفتاوى لابن تيمية جـ١٨، ص٦ ـ ٩، والسنة ومكانتها في التشريع لمصطفى السباعي ٤٧.

(٢) راجع مجموع الفتاوى لابن تيمية ص٧ جـ١٨.

(٣) موطأ مالك ـ كتاب القدر ـ الحديث رقم (٣)، والحاكم في مستدركه في كتاب العلم جـ١، ص٩٣.

«فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكو بها وعضوا عليها بالنواجذ»[١] إلخ الحديث.

وقال ﷺ: «ألا إني أوتيت هذا الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه»[٢]... إلخ الحديث.

كما أن المسلمين أيضًا مجمعون على حجية السنة النبوية وأنها وحي من الله تعالى لرسوله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، ولم يشذ عن هذا إلا المنافقون والزنادقة.

أما المدرسة العقلية الحديثة فإنها تنظر إلى السنة نظرة أقلها الشك والتوقف في حجية السنة النبوية، أو بعضها.

فتتفاوت مواقف العقلانيين المحدثين من السنة ما بين رافض لها ولحجيتها البتة، وما بين من يرد بعضها، أو لا يقبل إلا المتواتر، والسمة الغالبة على العقلانيين تجاه السنة أن ليس لهم قاعدة في منهجهم تجاه السنة، لكن يجمعهم أنهم يحكمون عقولهم القاصرة في ذلك فتجد أحدهم يرد ما شاء من الأحاديث الصحيحة بهواه وحسب مزاجه أو منهجه الذي ارتضاه لنفسه، ولهم في هذا شبهات كثيرة ومتنوعة كذلك، وأغلبهم يلجأون إلى لمز رواة السند من الصحابة ومن دونهم.

---

(١) هذه من رواية أبي داود في سننه حديث رقم (٤٦٠٧) باب لزوم السنة، وأخرجه الترمذي في كتاب العلم حديث رقم: (٢٦٧٦)، وأخرجه أحمد في المسند جـ٤ ص١٢٦، ١٢٧، وابن ماجه في المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين رقم (٤٢).

(٢) هذا رواية أبي داود في سننه ـ باب لزوم السنة (٤٦٠٤)، كما أخرجه الترمذي وأحمد وابن ماجه. راجع جامع الأصول ص٢٨١، جـ١.

ومنهم من يرىٰ أن كتب الحديث الصحيحة اشتملت علىٰ كثير من الأحاديث غير الصحيحة مما يبطل أو يضعف من قوة الاحتجاج بالسنة عمومًا، وبين هذه الآراء شبهات تتفاوت.

إنما العقلية الحديثة علىٰ العموم تطعن في حجية السنة النبوية، وقد كثرت منهم المؤلفات والرسائل والبحوث في هذا.

وأصبحت السمة السائدة عند غالب العقلانيين المعاصرين، أن الأحاديث النبوية علىٰ الأقل إن لم تكن من وضع الرواة في العصور الأولىٰ، فهي مشكوك في صحة نسبتها عن المعصوم ﷺ، ولذلك قد يطعنون في السند وقد يطعنون في المتن علىٰ غير قاعدة عندهم، إنما يجمعهم الهوىٰ وتقديم الرأي الشخصي علىٰ النص الشرعي.

بل وصلت الحماقة ببعضهم إلىٰ التشكيك في السنة كلها بما في ذلك كتب الصحاح كما فعل إسماعيل أدهم في رسالته عن تاريخ السنة.[1] وفي الآونة الأخيرة كَثُرَ هذا الصنف من الذين يطعنون في السنة ـ لا كَثَّرهم الله ـ أمثال: الترابي، ومصطفىٰ المهدوي، وجمال البنا، ومحمد سعيد مشتهري، وإسماعيل منصور، وصبحي منصور، والمتنبي الكذاب رشاد خليفة[2].

هذا وتتلخص شبهات العقلية الحديثة حول السنة في:

* الشك في نقل الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وروايتهم وهم نقلة السنة، واتهام نواياهم وأنهم تغيروا بعد رسول الله ﷺ وصارت مواقف وآراء وأهواء. وكذلك بقية رواة الحديث وعلمائه علىٰ وجه العموم بدعوىٰ أنهم هم الذين وضعوا الأحاديث تبعًا لمذاهبهم واتجاهاتهم وأهوائهم.

* ومن ثم الشك في نسبة كل ما نقلوا من الأحاديث والآثار.

---

(١) راجع مجلة الفتح عدد ٤٩٤ والسنة ومكانتها في التشريع لمصطفىٰ السباعي ٢٣٧.

(٢) راجع شبهات وشحطات منكري السنة لأبي إسلام أحمد عبد الله.

* الدعوة إلى الاكتفاء بالقرآن، وأنه وحده مصدر التشريع والتلقي المأمون.

* ادعاء فساد، أو نقص، مقاييس علماء الحديث، في تصحيح السنة، سنداً، ومتناً ورواية ونصّاً، أو أنهم عنوا بالسند، ولم يعنوا بالمعنى والمتن، وأنه لابد من تمحيصها من جديد على ضوء العلمية والعقلية الحديثة، ومن ثم صاروا يدعون إلى وضع مقاييس غير مقاييس علماء الحديث الأئمة الأعلام، والتي تعارف عليها المسلمون.

* دعوى أن السنة لم تتوفر لها الأسباب الكافية للحفظ والثبوت.

* الدعوة إلى الاهتمام بالسنة لمجرد المتعة الأدبية والفنية والبلاغية فحسب، أو لأنها مجرد تراث يفتخر به كغيره من التراث المطمور، الذي لم يعد صالحًا للتطبيق في هذا العصر... إلخ.

* هذا مجمل آراء العقلية الحديثة في السنة النبوية.

وبما أن الطعن في عدالة الصحابة وإخلاص نقلة الحديث عن الرسول ﷺ هو أشد المطاعن العقلية على السنة النبوية، ولأن العقلانيين كانوا أشد جرأة في ذلك منهم في غيره، آثرت أن أفرد له الحديث، وأتوسع فيها؛ لأهميته وخطورته العقائدية والأصولية على الإسلام والمسلمين في العصر الحاضر، وسيأتي هذا في الكلام عن السنة، إن شاء الله.

*** ومن أهم الآراء الخطيرة حول السنة للعقلانية الحديثة قولهم:**

* إنه لابد من إعادة النظر في طريقة المسلمين ومقاييسهم التي محصوا بها الأحاديث حتى حكموا بأن هذا صحيح، وذلك ضعيف أو موضوع، وقد فرضت العقلية الحديثة مقاييس جديدة على ضوء المقاييس المادية الجاهلية الغربية، التي لا تؤمن بالغيب ولا بالدين، ولا تسلم إلا بما تدركه من المحسوسات.

فقالوا: إنه لابد من عرض الأحاديث النبوية على العلم ـ أي العلم الغربي

الحديث ـ فكذبوا أحاديث صحيحة، بدعوىٰ أنها تخالف العلم، أو تخالف العقل، أي عقولهم هم.

من ذلك حديث التمرات الذي ورد في الصحيحين وغيرهما: عن سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**من اصطبح كل يوم بسبع تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل**»[1]..

قال فيه محمد أحمد خلف الله: «فهذا الحديث لا يمكن أن يكون صحيحًا لأنه مخالف للعلم والواقع»[2].. وكذلك أحمد أمين زعم أن هذا الحديث غير صحيح، وأورده مثالاً علىٰ أن البخاري إنما يعني بجرح الرجال فحسب[3].. ولا يهتم بالمعنىٰ، وأنت ترىٰ أن هذا الحديث ثابت، فقد اتفق عليه البخاري ومسلم وغيرهما، فلا مجال للشك في صحته، لأن العلماء ـ علماء الحديث ـ فحصوه متنًا وسندًا ومعنىٰ، أما البخاري ـ كغيره من أئمة الحديث الأعلام ـ فهو من صيارفة الحديث متنًا ومعنىٰ.

ومن جانب آخر لم يثبت أن العلم والواقع يخالفان مضمون الحديث، والعكس هو الصحيح. ولو فرضنا أن العلم قال بما يخالف الحديث، فإن هذا سيكون من وجهة نظر الباحث نفسه بهذا الصدد؛ لأن العلم، علىٰ ألسنة المتخصصين قرر: أنه ليس هناك شيء اسمه الحكم النهائي القطعي في مجال العلوم، وهناك كلمة يرددها العلماء في معاملهم ومختبراتهم «العلم لا يعرف الكلمة الأخيرة»، وما ذلك إلا لقصوره، خاصة الطب الذي هو موضوع هذا الحديث، فلماذا يفترون علىٰ العلم ويكذِّبون باسمه أحاديث الرسول ﷺ؟

---

(١) رواه البخاري في كتاب الطب ـ باب الدواء بالعجوة للسحر، ومسلم، وأبو داود، راجع جامع الأصول جـ٧ ص٥٢٠.

(٢) راجع الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة، مجموعة بحوث جمعها محمد أحمد خلف الله ص١٦٧ في مقالة للمذكور.

(٣) راجع فجر الإسلام للدكتور أحمد أمين ص٢١٨.

ثم هل أثبت لنا هذا المدعي بالعلم والبرهان أن العلم والواقع يخالف ما جاء في الحديث، أو هو البهتان والافتراء والهوىٰ؟

وشيء آخر: أن الحديث من الممكن ـ لو فرضنا أنه خالف العلم من جانب ـ بأن يحمل علىٰ معنىٰ من جانب آخر، وأهم من ذلك أنهم لا يحددون ما هو العلم المقصود هنا، الذي يقرر الحقيقة النهائية، ولا يفقهون أن ما ثبت عن النبي ﷺ هو العلم، ولا يمكن أن يعارض المعلوم الحقيقي عن البشر.

وما ردده العقلانيون أيضًا بحجة مخالفة العلم من السنة الصحيحة حديث الذباب وهو قوله ﷺ: «**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء**»[1]..

قال عبدالوارث كبير مفتي مجلة العربي:

«أما حديث الذباب وما في جناحيه من داء وشفاء فحديث ضعيف، بل هو عقلا حديث مفترىٰ»[2]. كما رد أيضًا الطبيب محمد توفيق صدقي بدعوىٰ أنه ينافي الطب والعلم، وزعم أن الحديث مشكل، وتابعه محمد خليل هراس[3]..

فمقاييس العقلانية الحديثة تكذب أحاديث الرسول ﷺ لمجرد أنها لا ترىٰ صحتها هي في ذوقها؛ لأن قوله: حديث ضعيف، وعقلاً حديث مفترىٰ، كلامه غير منهجي ولا علمي؛ لأن الافتراء علىٰ الرسول ﷺ من قبل الصحابة وأعلام المسلمين الرواة وجمهورهم ليس بالأمر الهين، بل إنه يحبط عمل أمة

(١) هذا نص رواية البخاري في كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء ص١٨١ جزء ٧.

(٢) عن مجلة العربي الكويتية عدد (٨٢) لجمادىٰ الأولىٰ لعام ١٣٨٥هـ ـ سبتمبر أيلول ١٩٦٥م ص١٤٤ (باب أنت تسأل ونحن نجيب).

(٣) راجع سبل السلام شرح بلوغ المرام ـ للصنعاني ـ مراجعة محمد خليل هراس ـ الجزء الأول ص٣٥ ـ ٣٦. مع العلم أن الشيخ محمد خليل هراس ليس من هذا الصنف، بل هو من علماء السنة، وعقيدته سليمة في الجملة، لكنه زل في هذه المسألة، غفر الله لنا وله.

بأكملها، فالكاتب ومن هم على شاكلته من العقلانيين لا يستطيعون أن يثبتوا لنا أن العقل والعلم يكذبان هذا الحديث، ونقول لهم: هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين.

مع العلم أن الحديث متفق عليه في البخاري ومسلم وغيرهما فهو ثابت.

وهو يعيد النغمة العلمانية التي يرددونها، وهي أنه عقلاً مفترى، فأي عقل يحكم بافترائه دون تثبت وتحقيق؟ لا سيما وأن الحديث معلل بتعليل علمي وهو بأن بأحد جناحيه داء وفي الآخر دواء، وقد أثبت الطب الحديث ذلك فلا حجة بعده للعقلانيين إلا المكابرة وهي عادتهم..

لقد قرر علماء الطب منذ زمن ليس بالقريب أن الذباب اشتمل على جراثيم وميكروبات كما اشتمل على مضادات لها في نفس الوقت، وقد أصبح ذلك من البديهيات العلمية عند علماء الغرب وغيرهم، ومن العلماء الذين اكتشفوا هذا: العالمان الانجليزيان آرنشتين وكوك بين عامي ٤٧ ـ ١٩٥٠م، وكومس وفارمر ـ انجليزيان ـ وجرمان دروث والتنجر وبلاتنر من سويسرا عام ١٩٤٩م كما أثبت ذلك العالم موفتس عام ١٩٤٧م[١].

* والعقلانيون لا يكتفون بالطعن في أحاديث معينة، بل يطعنون في صحة ما جاء **في كتب السنة المعتمدة** لدى المسلمين **كالبخاري ومسلم**.. يقول أحمد زكي أبو شادي، طاعنًا في كتب الحديث المعتمدة عند المسلمين:

«وهذه سنن ابن ماجه والبخاري، بل وجميع كتب الحديث والسنة طافحة بأحاديث وأخبار لا يمكن أن يقبل صحتها العقل، ولا نرى نسبتها إلى الرسول الكريم صاحب أعظم شريعة عقلية إنسانية»[٢]..

(١) راجع (الرسول ﷺ) جـ١ للشيخ سعيد حوى ص٣٧ ـ ٤٠.

(٢) ثورة الإسلام لأحمد زكي أبو شادي ص٤٤.

وهكذا بهذه السهولة . . يريد أن يهدم نصف الإسلام، حين يرد السنة ويكذب البخاري وكتب الحديث بدعوىٰ أن العقل ـ عقله بالطبع ـ لا يقبل صحتها وهو لا يرىٰ نسبتها للرسول بهذه المقاييس المادية الجاهلية .

وإلىٰ مثل هذا يذهب إسماعيل بن أدهم كما أسلفت قبل قليل .

ونقول للعقلانيين:

أي عقل لا يقبل صحة البخاري وأحاديث الرسول ﷺ الثابتة . . أهو عقل الغربيين، أم عقل المرتابين من العقلانيين، أم عقل من استحوذ عليه الشيطان؟ لأن عقول الصحابة والسلف الصالح والمسلمين كلهم، قبلت ما جاء في البخاري وسائر الأحاديث الثابتة عن المعصوم ﷺ! وأرىٰ أنه أخطأ في وصفه الشريعة الإسلامية بأنها شريعة عقلية إنسانية بهذا الإطلاق؛ لأن الشريعة الإسلامية ربانية إلهية أولاً، ثم إنها توافق العقل السليم وتصلح الإنسانية ثانيًا .

وكذلك يقول محمود أبو رية مشككًا في صحة كثير من الأحاديث في كتب السنة :

«ولمّا وصلت من دراستي إلىٰ كتب الحديث المعتمدة لدىٰ الجمهور ألفيت فيها من الأحاديث ما يبعد أن يكون في ألفاظه أو معانيه أو أسلوبه من محكم قوله وبارع منطقه صلوات الله عليه، ومما راعني أني أجد في معاني كثير من الأحاديث ما لا يقبله عقل صريح، ولا يثبته علم صحيح، ولا يؤيده حس ظاهر، أو كتاب متواتر»[1] . .

ومن المعروف أن الكتب المعتمدة لدىٰ جمهور المسلمين منها البخاري ومسلم . فأبو رية يزعم أن فيها ما لا يقبله عقل صريح ولا يثبته علم صحيح، أو حسّ ظاهر، أو كتاب متواتر، بل يصدر حكمه الجائر هذا علىٰ معاني كثير من الأحاديث في كتب الحديث المعتمدة لدىٰ الجمهور، وقوله : «ما لا يقبله عقل

(١) أضواء علىٰ السنة المحمدية ص١٩ .

صريح»، يقال له: إن عقول المسلمين والعلماء الأعلام التي اعتمدت تلك الأحاديث عقول صحيحة وسليمة، وأمينة أيضًا.

وقوله: «ولا يثبته علم صحيح»، يقال له: ليس هناك علم أصح في التثبت في المتن والسند والمعنى من علوم المسلمين، وبالأخص علم الحديث، كما سأبينه بعد صفحات.

فليس هناك علم أصح من علوم المسلمين دراية ورواية ومنهجًا وتحقيقًا، لكن أبا رية وسائر العقلانيين، يريدون عرض الحديث النبوي على عقولهم وعلى عقول أساتذتهم، رواد العلم الجاهلي المادي الحديث، كالمستشرقين.

ويؤكد هذا حين يقول في كتب الحديث:

«على أننا لم نجد في أي من هذه الكتب ـ على ضخامتها وكثرتها ـ دراسة قيمة ولا نقدًا موضوعيًا يقوم على الأسلوب العلمي الحديث الذي يظهر حقًا، أو يصحح غلطًا، أو يعدل رأيًا»[1]. فالعلم الحديث عنده هو وحده الذي يظهر حقًا أو يصحح غلطًا أو يعدل رأيًا. أما علم المسلمين فلا. فهو يريد أن يمحِّص الحديث على الأسلوب العلمي الحديث الذي يقوم على الإلحاد والمادية، ومن المعروف أن ذلك الأسلوب الإلحادي المادي يرفض الوحي. وما هي الدراسة القيمة إذا لم تكن دراسات المسلمين وعلماء الحديث قيمة؟

ويقول عن جهده في كتابه: (أضواء على السنة المحمدية) الذي امتلأ بالطعون والشبهات حول الحديث النبوي:

«حتى تسنى لي أن أعثر على تلك المواد الغزيرة، التي مكنتني من أن أسوي منها هذا الكتاب الجامع، الذي يعتبر الأول في موضوعه، وأن أذيعه في الناس، حتى يكونوا على بينة من أمر الحديث المحمدي، **يدرسونه على نور العلم ويفهمونه بمنطق العقل**»[2].

---

(١) أضواء على السنة المحمدية لأبي رية ص٢٩.

(٢) نفس المصدر السابق ص٢٦.

ونقول: إن المسلمين بحمد الله كانوا ولا يزالون على بينة من الحديث المحمدي، قبل أن يبحث المرتاب (أبو رية) فيخرج كتابه للناس، الذي يعتبر من أبعد البحوث عن نور العلم ومنطق العقل بحق. وما نقلته وما سيأتي من العبارات التي قالها أكبر برهان على ذلك.

فهو كما قال عن نفسه ـ ومن هم على شاكلته من العقلانيين ـ لا يقبل من الحديث إلا ما يوافق هواه إذ يقول:

«لمّا انكشف لي ذلك كله وغيره مما يحمله كتابنا، وبدت لي حياة الحديث المحمدي في صورة واضحة جلية، تتراءى في مرآة مصقولة، أصبحت على بينة من أمر ما نسب إلى الرسول ﷺ من أحاديث آخذ ما آخذ منها ونفسي راضية وأدعو ما أدعو وقلبي مطمئن ولا عليَّ في هذا أو ذلك أي حرج أو جناح[1]. فجعل نفسه وقلبه (هواه) هو الميزان. ومعلوم أن مثل هذا مريض القلب عليل النفس كما هو ظاهر من كلامه.

ويقول عن الأحاديث التي يستدل بها ويوردها في كتابه: «فإن منها ما يبدو عليه علائم الصحة، كأن يكون بيانًا للقرآن الكريم، أو متفقًا مع العقل السليم، أو جاء على مقتضى الأصول التي قام عليها الدين وإليها قامت الدعوة ولأجلها منحت النبوة، أو أتنور خلال معانيه شعاعًا من نور النبوة، ولو كان خافتًا ضئيلاً، وهذا أمر أحسه بوجداني فما كان من مثل ذلك مما يطمئن به القلب ويسلم به العقل، فأنا آخذ به وأرويه وأنا مطمئن، وأعتبره من بيان الرسول للكتاب العزيز، وإن كنت على ثقة بعد ذلك كله من أنه من أحاديث الآحاد»[2].

وكل تلك الطرق التي ذكرها، وجعل منها مقاييس للصحة، فقد عمل

(١) نفس المصدر السابق ص٢٥.

(٢) أضواء على السنة المحمدية ص٣٤.

المسلمون بهذه المقاييس التي ذكرها وهي من أصولهم، بل زادوا من المقاييس الاحتياطية ما لم يخطر على باله وما ذكر من الأصول، بل لا تساوي شيئًا بالنسبة لاحتياط علماء الحديث ودقتهم، وليست مقاييسه الوجدانية التي ذكرها هنا علمية ولا منهجية ولا موضوعية. . بينما وضع المسلمون منهجًا علميّاً دقيقًا تحقق به معرفة الحديث الصحيح من غيره، بحيث لا يمكن لأحد بعدهم، أن يصل إلى درجتهم العلمية تلك[1]. . نعم إن وجدان وقلب الشيخ أبي رية قد يقوده لغير الحق فأي علمية فيه؟ ووجدانه وقلبه وعقله تلك أمور تخصه، ولا يجوز له أن يجعلها مقياساً للمسلمين يقيسون بها سنة رسولهم ﷺ، فربما يكون وجدانه هويّاً، وعقله مختلاً، وقلبه كالكوز مجخيًا. فهذا أمر يحتمل علميّاً أيضًا! بل أرى أن الخلل واضح في عقل أبي رية وفطرته وقلبه ووجدانه، وكلامه شاهد عليه.

* كذلك نرى العقلانيين المحدثين يضيقون بكتب الحديث كل الضيق ويعتبرون الاهتمام بها من أسباب التخلُّف، بل ربما يتجرأ بعضهم على القول: بأنها لا تنسجم مع القرآن الكريم، يقول أحدهم: «**وأما التغني بأبي داود، والترمذي، والنسائي، ومسلم وترديد** الأحاديث الملفقة التي لا تنسجم وتعاليم القرآن. . فبمثابة الخيانة لرسالة الإسلام الخالدة»[2]. .

كذا بكل جرأة وصراحة: التغني بكتب السنة خيانة لرسالة الإسلام، مع أن تلك الكتب هي التي حملت لنا رسالة الإسلام، ولا تزال هي الكنز الثاني مع كتاب الله لدين الله، والعقيدة والشريعة الإسلامية.

*ومن الدعاوى التي تتمسك بها العقلية الحديثة في إسقاط حجية السنة النبوية قولهم: إن القرآن شامل لكل شيء، فلا نحتاج بعده إلى مزيد، وأن

(١) راجع السنة ومكانتها في التشريع لمصطفى السباعي ص٩٠ ـ ٩١، وتدريب الراوي ص٤٠، ٤١ جـ١ ومقاييس نقد السنة للدكتور مسفر الدميني.

(٢) ثورة الإسلام لأحمد زكي أبو شادي ص٢٥.

القرآن قطعي، والسنة ظنية، فلا يعدل من القطعي إلى الظني.

ويستدلون على ذلك بأن الرسول ﷺ أمر بألاّ يكتب إلا القرآن، وأن كبار الصحابة كانوا يقلون الرواية للحديث.

لكنهم ماذا يصنعون بقوله تعالى: ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾، وقوله تعالى: ﴿**أطيعوا الله وأطيعوا الرسول**﴾، وقوله ﷺ: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**»، وقوله ﷺ: «**عليكم بسنتي..**».

ويقول أبو رية **مهونًا من شأن السُّنَّة وحجيتها:**

«لو كانت أحاديث رسول الله كلها من الدين العام ـ كالقرآن ـ لا يقوم إلا عليها، ولا يؤخذ إلا منها، وأنه يجب على كل مسلم أن يعرفها ويتبع ما فيها، كما يتبع ما في القرآن، وكان النبي ﷺ قد أمر أصحابه أن يحفظوا هذه الأحاديث لكي تؤثر من بعده لكان أكثر الصحابة رواية لها أعلاهم درجة في الدين، وأثبتهم قدمًا في الإيمان، وأسناهم مرتبة في العلم»[1]..

«وهذا الأمر قد دعانا إلى أن نفرد ترجمة خاصة لمن كان أكثر الصحابة تحديثًا عن رسول الله، وأوسعهم رواية، على حين أنه كان من عامة الصحابة، وكان بينهم لا في العير ولا في النفير، ذلكم هو أبو هريرة»[2]، وقد كذب والله، فإن أبا هريرة رضي الله عنه في العير والنفير، حيث نذر نفسه لحفظ سنة رسول الله ﷺ، وقد دعا له النبي ﷺ بذلك رغم أنف أبي رية وأمثاله.

(١) أضواء على السنة المحمدية ص١٩٤.

(٢) نفس المصدر السابق ص١٩٥.

وسيأتي نقاش هذه الفرية على أبي هريرة، عند الكلام على الطعن في الصحابة، في آخر هذا الفصل، ويقول: «وكان عمر يقول: أقلوا الرواية عن رسول الله إلا فيما يعمل به، ولا غرابة في أن يفعل ذلك عمر.. لأنه كان لا يعتمد إلا على القرآن والسنة العملية»[١]..

والأمر خلاف ذلك.. فكان عمر وسائر الخلفاء الراشدين يعملون بالسنة العملية والقولية، فكانوا يعتمدون عليها مع القرآن الكريم، فقد أخذ عمر بحديث الطاعون، وحديث المجوس، وحديث الديات، وغيرها من الأحاديث القولية[٢]..

ويقول في قوله ﷺ: «**ألا إني أوتيت الكتب ومثله معه**»[٣]: «وهذا الحديث من أغرب ما قذفته الرواية في سيلها! لأن النبي إذا كان قد أوتي مثل الكتاب أو مثل القرآن، فمعنى ذلك أنه قد أوتي ذلك ليكون تمامًا على القرآن، وإكمالاً له لبيان دينه وشريعته، وإذا كان الأمر كذلك فَلِمَ لَمْ يعن النبي بكتابة هذا المثل في حياته عندما تلقاه من ربه، كما عني بكتابة القرآن»[٤].. ثم يسرد شبهاته الكثيرة على هذا النمط، ويعترض على هذا الحديث الصحيح بعقله وهواه، دون أن يثبت لنا علميّاً عدم صحته، بل يبرهن على جهله وعدم فقهه لمعنى «ومثله معه» كما قال تعالى: ﴿ **ويعلمهم الكتاب والحكمة** ﴾ والحكمة هي السنة، والكتاب هو القرآن.

ويقول عن حكمة نهي الرسول ﷺ عن كتابة الحديث: «هو لكي لا تكثر أوامر التشريع ولا تتسع له أدلة الأحكام، وهو ما كان يتحاشاه ﷺ حتى كان يكره

(١) نفس المصدر السابق ص٥٥.

(٢) راجع السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي ص٦٨، ٦٩.

(٣) وذلك في حديث رواه أبو داود في سننه حديث رقم: ٤٦٠٤، والترمذي بلفظ آخر يفيد هذا المعنى رقم ٢٦٦٤ في كتاب العلم، وأحمد في المسند جـ٤، ص١٣١، ١٣٢، وابن ماجه في المقدمة ـ باب تعظيم حديث رسول الله حديث رقم ١٢. (جامع الأصول جـ١ ص٢٨١).

(٤) أضواء على السنة المحمدية ص٥٢.

كثرة السؤال، أو يكون من أحاديث في أمور خاصة بوقتها، بحيث لا يصح الاستمرار في العمل بها»[١]..

وهكذا يريدون محاصرة السنة، وحصرها بدعوى التقليل من أوامر التشريع وهذا مما تهدف إليه العقلية الحديثة، أي أنها تنزع إلى التخفف والتملص من الأوامر والتكاليف الشرعية، وتحصر الدين في ضمير الفرد، أو تكاد.

ويريدون أيضًا محاصرة السنة بقولهم ـ تبعًا لأساتذتهم المستشرقين ـ بأن السنة جاءت في أمور خاصة بوقتها.

لكن نذكرهم ـ لعلهم يتذكرون ـ بقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [٧: الحشر].

أما عن رواية السنة بالمعنى فإنهم يثيرون هذه الشبهة من ناحيتين:

الناحية الأولى: قولهم: بأن السنة لم تنقل كما نقل القرآن حرفيّاً، مما يسقط حجية السنة ويلحق الضرر بالدين ـ بزعمهم ـ.

يقول أبو رية في ذلك:

«ولقد كان لرواية الحديث بالمعنى ـ ولا جرم ـ ضرر كبير على الدين واللغة، والأدب، كما ستراه فيما بعد»[٢]..

ويقول: «وكان البخاري وهو شيخ رجال الحديث، وكتابه كما هو مشهور بين الجمهور أصح كتاب بعد كتاب الله ـ كما يقولون ـ يروي على المعنى»[٣]..

ويقول: «لما كانت أحاديث النبي ﷺ قد جاء نقلها بالمعنى ـ كما بينا من قبل ـ وأنهم قد أباحوا لرواتها أن يزيدوا فيها ويختصروا منها وأن يقدموا ويؤخروا في ألفاظها ـ بله ما سوغوه من قبول الملحون منها ـ كما كان الأمر قد جرى على

(١) أضواء على السنة المحمدية ـ لمحمود أبي رية ـ ص٥١.

(٢) المصدر السابق ص٢١.

(٣) نفس المصدر السابق ص٢١.

ذلك . . فقد نشأ من أثر ذلك كله ـ ولا جرم وبخاصة بسبب نقل الحديث بالمعنى ـ ضرر عظيم»[١] . .

ونقول :

أولاً: إن السنة ليست كلها رويت بالمعنى ، فإن منها أحاديث كثيرة في البخاري ومسلم رويت بالنص .

ثانيًا: أن ما روي من السنة إنما هو مروي عن الصحابة ، وهم أمناء على الدين والرسالة ، فإن حديثهم وإن كان قد يروى بالمعنى أحيانًا ، إلا أنه مروي بأمانة وتحرٍّ وفقه . . فلا يمكن أن يروي الصحابة حديث رسول الله ﷺ بما يحيل المعنى ، أو يصرفه عن مراد رسول الله لأنهم ـ أي الصحابة ـ يفقهون الدين والعربية ومعانيها ويطبقون ما يسمعون ، وعدالة الصحابة متفق عليها عند سائر من يعتد به من المسلمين . . لأنهم حملة الشريعة ونقلة السنة[٢] . .

ثالثًا: أن في كتب السنة الشيء الكثير من أحاديث السنة العملية التي نُقلت عن رسول الله ﷺ عمليّاً وطبقها المسلمون اقتداء برسول الله وطاعة لأمر الله . . وهذا مما لا يؤثر فيه الرواية بالمعنى .

رابعًا: زعم المؤلف أن رجال الحديث أجازوا في الرواية النقص والزيادة ، والتقديم والتأخير والملحون . . فهذا ليس صحيحًا على الإطلاق ، فإنهم لم يجيزوا ذلك إلا بشروط قاسية وشديدة ، واحترازات قوية يندفع بها الضرر[٣] . .

الناحية الثانية:

وهي التي ترتكز عليها كثير من شبهات العقلانيين والمستشرقين . . فهي

(١) المصدر السابق ص٩٧ .

(٢) راجع تدريب الراوي للسيوطي ص٢١٤ ، جزء ٢ .

(٣) راجع المصدر السابق ص٩٢ إلى ١١٠ جزء ٢ .

دعوىٰ أن علماء الحديث كان جل همِّهم في سند الحديث ورجاله، ولم تكن تهمهم صحة الحديث من ناحية المعنىٰ أو المتن، فقد يروون ما يعارض القرآن وما لا يعقل، وأن طريقتهم لذلك غير موضوعية ولا علمية، ومن ثم غير موثوقة وبهذا يُسقِطُون حجية السنة، وأكثر من تولىٰ كِبْرَ إثارة هذه الشبهة أبورية. وسبقه أحمد أمين في فجر الإسلام، قال في ذلك: «وقد وضع علماء الجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم ـ والحق يقال ـ عنوا بالإسناد أكثر مما عنوا بالمتن فقبل أن تظفر بنقد من ناحية أن ما نسب إلىٰ النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن في عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا، لم تظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم، وحتىٰ نرىٰ البخاري علىٰ جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية علىٰ أنها غير صحيحة لاقتصاره علىٰ نقد الرجال» . . وضرب لذلك أمثلة تبرهن علىٰ جهله . . لأن علماء الحديث افترضوا شبهاته هذه وردوها في كتبهم[1]. وذكرت نبذة من أقوال أبي رية، وسأذكرها بعد ذلك في مناسبات أخرىٰ[2]، من ذلك قوله ـ عن علماء السلف من رجال الحديث: بأنهم قصروا حين

اهتموا بالسند ولم يهتموا بالمعنىٰ هل هو معقول أو غير معقول ـ علىٰ حد زعمه ـ وأنه يجب علىٰ الأدباء أن يتعقبوا رجال الحديث في قوله: «فإن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس وتركوا لمن يسمون رجال الحديث يتداولونه فيما بينهم، ويدرسونه علىٰ طريقتهم وطريقة هذه الفئة التي اتخذتها لنفسها قامت علىٰ قواعد جامدة لا تتغير ولا تتبدل، فنرىٰ المتقدمين منهم وهم الذين وضعوا هذه القواعد قد حصروا عنايتهم في معرفة رواد الحديث والبحث ـ

(١) أضواء علىٰ السنة ص١٧.

(٢) راجع فجر الإسلام ص٢١٧، ٢١٨.

على قدر الوسع ـ في تاريخهم، ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحًا في نفسه أو غير صحيح، معقولاً أو غير معقول، ذلك بأنهم وقفوا بعلمهم عندما يتصل بالسند فحسب، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء».

*** ونقول لهؤلاء:**

أولاً: أمّا أن علماء الحديث اهتموا بالسند ورجاله.. فهذا حق، وهو من توفيق الله تعالى تحقيقًا لوعده بحفظ دينه.. فتصحيح السند ودراسة الرجال أدق طريقة علمية عرفها تاريخ العلوم الإنسانية، وهي أسلم طريقة علمية وموضوعية للتثبت والتحقيق العلمي، فاهتمام سلفنا بالسند برهان على موضوعيتهم وأمانتهم وعدالتهم، وصدقهم، وعبقريتهم العلمية.

ثانيًا: دعوى العقلانيين أن علماء الحديث بجانب اهتمامهم بالسند أهملوا المعنى، أو أنهم قصروا في تمحيص المعنى والمتن، وأنهم لذلك رووا ما يخالف القرآن، أو ما ينافي العقل.. فهذا كلام باطل وزعم لا يستند إلى دليل، والواقع يكذبه، وينافي العلمية والموضوعية التي يتشدق بها العقلانيون كل المنافاة.

فلم يكن اهتمام السلف عمومًا ورجال الحديث على الخصوص، بالسند فحسب، بل اهتموا ومحصوا لنا الحديث سندًا ومعنىً ومتنًا.

فكانوا ـ رحمهم الله ـ لا يقبلون الحديث الذي يخالف صريح القرآن، أو يخالف العقل السليم، أو يخالف أصلاً من أصول الدين، أو يخالف الحس والمشاهدة.. فقد جعلوا هذه الأشياء والقواعد من الموازين التي يوزن بها الحديث الصحيح من غيره، ومن علامات الوضع في الحديث.

كما أنهم تابعوا الوضع والوضاعين، والضعفاء، حتى طهروا أحاديث رسول الله ﷺ، من الأحاديث الموضوعة، والضعيفة، فأصبحت اليوم ـ بحمد

الله ـ تُعْرَفُ دون كبير عناء بفضل الله، ثم بفضل جهود علمائنا، واهتمامهم بالمتن والمعنى والسند للحديث. . وإليك طَرَفا من أقوال العلماء المتخصصين بهذا الصدد، لنذكِّر العقلانيين بطرف من جهود علمائنا بالمتن والمعنى:

قال الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: «وقد أكثر العلماء ـ رحمهم الله ـ من البيان للأحاديث الموضوعة، وهتكوا أستار الكذابين، ونفوا عن حديث رسول الله ﷺ انتحال المبطلين، وتحريف الضالين»[١]. .

«وهم ـ رحمهم الله ـ قسمان: قسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالرجال الكذابين والضعفاء وما هو أعم من ذلك»[٢]. . «وقسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالأحاديث الموضوعة»[٣]. .

والعقلانيون حين زعمو أن علماء الحديث تنقصهم العلمية والموضوعية وأنهم لم يهتموا بما يخالف العقل والحس والتجربة، إنما يبرهنون بذلك على جهلهم، فقد قال علماء الحديث: «بأن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفًا للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون منافيًا لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي»[٤]. .

بل إن في قواعد الحديث وموازينه وضوابطه عند علمائنا السابقين، مما لا يتصوره العقلانيون اليوم كما رأيت. . وقالوا: «كل خبر أوهم باطلاً ولم يقبل التأويل فمكذوب»[٥]. .

---

(١) راجع الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني ص٣، ٤ ومقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر الدميني. .

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) راجع تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ـ جزء ١ ص٢٧٦.

(٥) المصدر السابق جزء ١ ص٢٧٧.

«وقال السيوطي في تدريب الراوي:

«وقال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع»[١]..

وطبقوا هذه القواعد عمليّاً على الحديث حتى أصبح الآن من السهل جدّاً معرفة الحديث الصحيح من غيره بحمد الله.

فرجال الحديث ـ وعلماء الإسلام عمومًا ـ لم يستهينوا ـ كما تزعم العقلانية الحديثة ـ بموافقة الحديث للمنقول والمعقول والحس والمشاهدة، فقد صرحوا ـ كما قرأت ـ بأن من علامات الموضوع مخالفته لصحيح المنقول وصريح المعقول وللحس والمشاهدة، وراعوا ذلك بكل منهجية وموضوعية، لكن العقلانيين يجهلون ذلك أو يتجاهلونه.

يقول الدكتور مصطفى السباعي في كتابه: «**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**»:

«لا يستطيع من يدرس موقف العلماء ـ منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة ـ من الوضع والوضاعين وجهودهم في سبيل السنة، وتمييز صحيحها من فاسدها، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا ـ رحمهم الله ـ هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال، وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم»[٢].

---

(١) المصدر السابق جزء ١ ص٢٧٧.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي ص٩٠، وراجع السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب من ص٢٤٢ إلى ٢٤٨، والمنار المنيف في الصحيح والضعيف =

ثم ذكر العلامات التي جعلها علماؤنا الأعلام دلائل لوضع الحديث ذكر منها:

* تكذيب الحس للحديث.

* وركاكة اللفظ.

* وفساد المعنى.

*ومخالفته صريح القرآن.

* ومخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ.

* ووجود قرائن تشهد بعدم صحته... إلخ.

أفيكون بعد هذا (وهو غيض من فيض) من اعتراض للعقلانيين، إلا ما يبرهنون به على جهلهم بعلوم السنة والحديث، وقصورهم عن معرفة الجهود العلمية، والمنهجية، والموضوعية التي بذلها إسلامنا في خدمة السنة، بل وتحاملهم وبهتانهم (العقلانيين) لأهل الحق؟

ويقف العقلانيون عند الأحاديث التي رويت بطرق وألفاظ مختلفة ليخلصوا منها ـ بزعمهم ـ بأن السنة مشكوك في صحة نقلها، وأن ضبط الصحابة لا يعتمد علية، وأن هناك من يزيد على الرسول ﷺ في حديثه.

وضربوا لذلك مثلاً بحديث التشهد في الصلاة، فقد ورد بعدة طرق وألفاظ مختلفة عن أكثر من صحابي، وأن كل صحابي من الذين رووا التشهد يزعم أن الرسول لقَّنه تشهده هذا.. يقول أبو رية:

«هذه تشهدات تسعة وردت عن الصحابة، وقد اختلفت ألفاظها، ولو أنها كانت من الأحاديث القولية التي وردت بالمعنى لقلنا عسى! ولكنها من الأعمال

= لابن القيم ـ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ص٥١، ٨٠، ١٠٢، وراجع مجلة كلية أصول الدين ـ بالرياض ـ ص١٣٧ إلى ١٥٧، مقالة للشيخ الدكتور محمود الطحان بعنوان: عناية المحدثين بمتن الحديث كعنايتهم بإسناده والرد على شبهات المستشرقين وأتباعهم.

المتواترة التي كان يؤديها كل صحابي مرات كثيرة كل يوم، وهم يعدون بعشرات الألوف، ومما يلفت النظر أن كل صاحب تشهد يقول: إن الرسول كان يعلمه التشهد كما يعلمه القرآن»[١]..

ثم يقول: «ومما يلفت النظر كذلك أن هذه التشهدات على تباين ألفاظها، وتعدد صيغها، وكثرة رواتها، قد خلت كلها من الصلاة على النبي، فكأن الصحابة كانوا ـ كما قال إبراهيم النخعي ـ يكتفون بالتشهد والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله»[٢].

وهكذا يدخلون الشبه بما يوهم التناقض ويبرهنون على جهلهم المركب، لكن نقول لهم: إن أحاديث التشهد الصحيحة برواياتها وألفاظها وطرقها المختلفة، كلها ثابتة عن الرسول ﷺ، وقال العلماء[٣].. بأن كل منها صحيح تجوز الصلاة به، لأنها ألفاظ متعددة كلها صحيحة واردة عن المعصوم ﷺ وهذا دليل على يسر الدين وسعته، وتعدد الألفاظ يحمل معاني متعددة عظيمة مفيدة للناس.

فإن كان كل صاحب تشهد من الصحابة، قال بأن الرسول ﷺ علمه إياه، فكلهم صادقون، وليس في هذا ما يلفت النظر كما ادعى المؤلف، لأنه ليس هناك ما يمنع تعليم الرسول ﷺ كل واحد من هؤلاء بصيغة غير الصيغة الأخرى، لا عقلاً، ولا شرعًا.

فهذه التشهدات من باب الدعاء، ولا يتعلق بها اختلاف في الحلال والحرام، فجائز أن يكون الرسول ﷺ لقنها الصحابة بكل تلك الألفاظ التي صحت في كتب السنة.. فلا داعي لهذه الجعجعة.

---

(١) أضواء على السنة المحمدية ص٨٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) راجع المغني لابن قدامة ـ المجلد الأول ص٥٣٦.

كما أنهم بناء على ذلك لا يتورعون عن تكذيب أحاديث رويت صحيحة وثابتة وقد تكون متواترة عن المعصوم ﷺ:

من ذلك حديث: «**من كذب عليَّ متعمدًا، فليتبوأ مقعده من النار**»[١] وهذه رواية مسلم.

فقد طعن أبورية في قوله (متعمدًا) وزعم أنها مكذوبة على الرسول ﷺ، فقال: «ولما قرأت حديث «**من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**» غمرني الدهش لهذا القيد الذي لا يمكن أن يصدر من رسول جاء بالصدق وأمر به ونهى عن الكذب وحذر منه[٢]..».

وقال في موضع آخر رد فيه الحديث: «هذا ما رأينا إيراده من الأدلة على أن حديث الرسول «**من كذب عليَّ**»، لم يكن فيه كلمة «**متعمدًا**»[٣].

ثم قال: «وإن العقل السليم والخلق الكريم.. لينفران من قبول رواية (متعمدًا).. لأن الكذب هو أبو الرذائل كلها، سواء أكان عن عمد، أم غير عمد»[٤]..

مع العلم أن رواية (متعمدًا) جاءت بطرق صحيحة عن أكثر من صحابي، وأخرجها كل من البخاري ومسلم وغيرهما[٥]..

وقد رواها من الصحابة كل من: عبدالله بن الزبير عن أبيه الزبير بن العوام،

---

(١) الحديث متفق عليه عند البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، وهذه رواية مسلم في المقدمة حديث رقم ٣.

(٢) أضواء على السنة المحمدية لأبي رية ص١٩.

(٣) المصدر السابق ص٦٥.

(٤) أضواء على السنة المحمدية لأبي رية ص٦٥.

(٥) راجع البخاري في كتاب العلم ـ باب إثم من كذب على النبي ﷺ، ومسلم في المقدمة حديث ٣.

ورواها أبو هريرة، والمغيرة بن شعبة، وأنس بن مالك[١]. . وهؤلاء كلهم يستحيل تواطؤهم على الكذب، وهم عدول صادقون بإجماع المسلمين[٢]. .

وعلى **هذا فقوله بأن العقل السليم**، والخلق الكريم، ينفران من رواية (متعمداً) تعسف ورد صريح لماجاء به الرسول ﷺ، بل العكس هو الصحيح فإن عبارة (متعمداً) تستقيم مع قواعد الشرع ونصوصه كقوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾ [٢٨٦ : البقرة].

وقوله: لا يمكن يصدر من رسول جاء بالصدق، يلزمه أن يثبت ذلك شرعًا، وإلا فليتحمل الوعيد الذي في الحديث. . نسأل الله العافية!

وعلى أي حال. . فإن هذا الحديث بلفظه (متعمداً) من الأحاديث المتواترة لفظًا ومعنى عن أكثر من ستين صحابيًا[٣]. . فهو ثابت قطعي الدلالة، ومعروف الحكم في إنكار المتواتر عند علماء الإسلام، وأنت ترى في مثل هذا الموقف مدى التزام العقلانيين للعلمية، والموضوعية التي يزعمونها!. . فأي علمية وموضوعية في إنكار مثل هذا الحديث المتواتر القطعي الثبوت؟!

ومثله حديث الإسراء والمعراج الذي ذكر فيه أن النبي ﷺ حين فرضت عليه الصلاة راجع ربه في عددها **ومنه:**

قوله ﷺ: «**ففرضت عليَّ خمسين صلاة في كل يوم وليلة، فنزلت إلى موسى صلى الله عليه وسلم فقال: ما فرض ربك على أمتك؟ قلت: خمسين صلاة، قال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فإن أمتك لا يطيقون ذلك...**» الحديث إلى قوله: «**فلم أزل أرجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال: يا محمد، إنهن خمس**

(١) راجع جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط جـ١٠ ص٦١٠، ٦١١.

(٢) راجع السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي ص٢٦١.

(٣) راجع تدريب الراوي ص١٧٧ جـ٢.

صلوات كل يوم وليلة، لكل صلاة عشر.. فذلك خمسون صلاة»[1] . . . إلخ الحديث.

وقد قدح أبورية في هذا الحديث مع أنه ثابت صحيح عن رسول الله ﷺ، ورده واعتبره من الإسرائيليات بمجرد اعتراضات عقلية اصطنعها من نفسه، مع أن الأمة أخذت هذا الحديث بالقبول والصحة حيث قد ثبت في البخاري، ومسلم، وسائر السنن والمسانيد.

فيقول فيه أبو رية بتهكم وسخرية من الحديث:

«وفي حديث المعراج أنه لما فرض الله خمسين صلاة على العباد في النهار وفي الليل لم يستطع أحد من الرسل جميعاً ـ غير موسى ـ أن يفقه استحالة أدائها على البشر، فهو وحده الذي فطن لذلك وحمل محمداً ﷺ على أن يراجع ربه عشر مرات في حديث، وخمس مرات في حديث ثان، وبضع مرات في حديث ثالث. . وفيها كلها أنه صلوات الله عليه كلما نزل بعدد منها من عند الله أعاده موسى إلى ربه لينقصها حتى رجعت إلى خمس صلوات، وكأن الله سبحانه وتعالى لمَّا فرض الصلاة على المسلمين، كان لا يعلم مبلغ قوة احتمال عباده على أدائها ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ وكذلك لا يعلم محمد الذي اصطفاه للرسالة العامة إلى الناس كافة ـ والله أعلم حيث يجعل رسالته ـ لا يعلم إن كان من أرسل إليهم يستطيعون احتمال هذه العبادة أو لا يستطيعون حتى بصره موسى! . . وهكذا ترى الإسرائيليات تنفذ إلى ديننا وترى في معتقداتنا، فتعمل عملها، ولا تجد أحداً إلا قليلاً يزيفها[2] . . أو يردها، بل نرى ـ وا أسفاه ـ من يصدقها ويعتقدها من حشوية آخر الزمان».

وعلى أي حال فقد ثبت أن الحديث صحيح علمياً عند علماء الحديث

---

(١) هذا جزء من رواية مسلم في كتاب «الإيمان» باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات، حديث رقم (٢٥٩) من أحاديث كتاب الإيمان.

(٢) أضواء على السنة المحمدية لأبي رية ص١٦٢.

وغيرهم، من سائر المسلمين، وترديد الرسول ﷺ بين ربه وموسى لحكمة قد نعلم بعضها، وقد لا نعلم، مثلها مثل: خلق السماء والأرض في ستة أيام، ومثل فرض الظهر أربع ركعات، والمغرب ثلاث ركعات، والفجر ركعتين.

وإن كان الله فضل موسى على سائر الأنبياء بخصلة من الخصال، لا تقوم شبهة تثير السخرية، كما فعل أبو رية. فإن عيسى ـ عليه السلام ـ يحيي الموتى ـ بإذن الله، ويوسف علم تأويل الأحلام، وسليمان علم منطق الطير دون سائر الأنبياء، ومحمد ﷺ أفضل الأنبياء، ومع ذلك لا يعلم الغيب إلابتعليم الله له ما شاء منه.. لكن العقلانيين لا يفقهون.

بل إن أبا رية يزعم أن ما جعله المسلمون صحيحًا من أحاديث الرسول ﷺ.. إنما هو صحيح من وجهة نظرهم.. لا أنه صحيح في ذاته، أي أن تصحيح المسلمين لحديث ما لايدل على صحته في واقع الأمر حتى يأتي الشيخ أبو رية ويبحثه على الطريقة العلمية الحديثة، وما يطمئن له ضميره كما قال من قبل.

فيقول: (يصف جهده في تحقيق صحة السنة والحديث):

«حتى انتهيت إلى حقائق عجيبة، ونتائج خطيرة! ذلك أني وجدت أنه لايكاد يوجد في كتب الحديث كلها مما سموه صحيحًا، أو ماجعلوه حسنًا ـ حديث ـ فقد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه، كمانطق الرسول به، ووجدت أن الصحيح منه على اصطلاحهم إن هو إلا معان مما فهمه بعض الرواة! وقد يوجد بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة، وذلك في الفلتة والندرة، وتبين لي أن ما يسمونه في اصطلاحهم حديثًا صحيحًا إنما كانت صحته في نظر رواته، لا أنه صحيح في ذاته، وأن ما يقال عنه متفق عليه، ليس المراد أنه متفق على صحته في نفس الأمر، وإنما المراد أن البخاري ومسلم قد اتفقا على إخراجه، وليس من شروط الحديث الصحيح أن يكون

مقطوعًا به في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان والسهو على الثقة، ومن أجل ذلك جاءت الأحاديث وليس عليها ضياء بلاغته صلوات الله عليه إلا نور خافت أو شعاع ضئيل[١]..». وهكذا يريد بزعمه أن ينسف جهود خيار الأمة بهذه المزاعم الباردة.

وهكذا نجدهم حريصين كل الحرص على أن يطفئوا نور الله بأفواههم، لكن الله سيتم نوره، ولو كره العقلانيون.

ففي هذا المقطع القصير أراد الكاتب أن يمحو السنة كلها لمجرد أنه لا يرى أن ما ثبت عن العدول الثقاة، وسماه المسلمون صحيحًا يكون صحيحًا في واقع الأمر حتى يصححه.

وهذا مبدأ يقوم دينه ومذهبه على الهوى ومرض القلب.. لأن المسلمين اتفقوا على صحة ما صححه علماء الحديث، وعلى صحة ما رواه البخاري ومسلم على وجه العموم[٢].. فتلك سبيل المؤمنين لأنهم كانوا يحتاطون لدينهم، وتهمهم صحة الحديث من كل جانب، وكان نظرهم وهواهم تبعًا لما جاء عن الله ورسوله.

وهذا أمر تقتضيه ضرورة الدين.. لأننا إذا **اعتبرنا ما صححه المسلمون غير صحيح** في واقع الأمر، **هدمنا كل السنة**، وبهذا يهدم الإسلام نفسه، ثم إن المؤلف لم يستند إلى دليل موضوعي وعلمي في مزاعمه، إلا اتباع هواه، وكان هواه تبعًا لما جاء به المستشرقون والعقلانيون.

وقد أكثرت الاستدلال من كتاب أبي رية (أضواء على السنة المحمدية).. لأنه بحق يعتبر عصارة آراء العقلانيين المحدثين وأساتذتهم المستشرقين، كما أن العقلانيين أنفسهم يعتبرونه كتابهم وقد تأثر به كثيرون، فقد أثنى عليه الدكتور طه

(١) المصدر السابق ص٢٠.

(٢) راجع تدريب الراوي ص٩١، ص١٣١.

حسين في مقدمته له[١] وقال: «وموضوع الكتاب خطير حقّاً وقيم حقّاً، لا يقف الناس عنده في هذه الأيام، وإنما يشفقون منه أشد الإشفاق يخافون أن تزل أقلامهم، أو يثيرون سخط المحافظين الذين قرروا أن هذا النحو من العلم قد أصبح شيئًا مقدسًا أو كالمقدس لا ينبغي التعرض له إلا بالنقل والاستشهاد»[٢]..

ويقول: «الموضوع إذن خطير قيم وهو نقد ما وصل إلينا من الحديث الذي يحمل عن النبي ﷺ وتمييز الصحيح من غيره ليطمئن المسلمون إلى ما يروى لهم عن رسول الله»[٣]..

وكأني بالعقلانيين ـ وعلى رأسهم الدكتور طه ـ لم يعلموا حتى الآن بأن المسلمين ـ بحمد الله ـ قد اطمأنوا منذ قرون لحديث رسول الله ﷺ، وعرفوا الصحيح من غيره مسبقًا.. أما العقلانيون وأهل الأهواء والذين في قلوبهم مرض أنفسهم فلن يطمئنوا ـ فيما يبدو من أقوالهم تلك ـ حتى يروا السنة قد اندثرت وزالت معالمها، وسيموتون بغيظهم لأنه تعالى قد تكفل بحفظ دينه إلى يوم القيامة.

ومن أخف العقلانيين المحدثين تهوراً في **نظرته إلى السنة الشيخ محمود شلتوت**، ومع ذلك **يرى أن العقيدة لا تثبت إلا بالقرآن**، أما السنة فلا. فيقول:

«والمسلمون الذي يعتقدون بأن مصدر العقيدة في الشئون الغيبية هو القرآن وحده ـ وهو الحق الذي نؤمن به ـ يقفون في الإيمان بالملائكة عند الحق الذي أخبر به القرآن»[٤]..

---

(١) انظر كلمة الدكتور طه حسين في أول كتاب أضواء على السنة بعنوان «أضواء على السنة المحمدية جهد وعبء ثقيل لا يقوم به في هذه الأيام إلا القليلون».

(٢) أضواء على السنة المحمدية.

(٣) المصدر السابق.

(٤) راجع الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ شلتوت ص٣٠.

«وتطبيقًا للمبادئ التي ذكرناها يتبين لنا: أن الطريق الوحيد لثبوت العقائد هو القرآن الكريم، وذلك فيما كان من آياته قطعي الدلالة..»[١].

وهو بهذا يعرض عن المتواتر والصحيح من السنة والإجماع، وهما مصدران من مصادر العقيدة؛ لأن المتواتر في السنة قطعي الدلالة.

وقد تواتر في السنة أشياء لم ترد في القرآن مثل: حديث الشفاعة وهي من العقيدة، وأحاديث الرؤية.

وحديث الكذب على رسول الله ﷺ، فقد رواه بضع وسبعون صحابيّاً[٢]، وحديث الحوض[٣]، ومنكر ونكير[٤]، وغيرها من الشئون الغيبية (على حد تعبير الشيخ شلتوت).

ومن الشبه التي تثيرها العقلية الحديثة حول السنة قولهم: «بأنه لا تمكن الثقة بأحاديث لم تكتب إلا بعد الرسول ﷺ بمائة سنة أو أكثر، وبعد أن فشت الدعايات السياسية وغير السياسية، لذلك دعا بعضهم إلى تمحيص كتب السلف على الطريقة العلمية (الجاهلية) الحديثة للاطمئنان على صحة نسبتها إلى الرسول ﷺ كما ذكر أبو رية فيما سقته عنه من قبل.

ومن ذلك ما قاله **الدكتور هيكل في** «حياة محمد» حين قال:

«**وسبب آخر يوجب** تمحيص ما ورد في كتب السلف ونقده نقدًا دقيقًا على الطريقة العلمية: أنَّ أَقْدَمَها كُتب بعد وفاة النبي بمائة سنة أو أكثر، وبعد أن فشت في الدولة الإسلامية دعايات سياسية وغير سياسية كان اختلاقُ الروايات والأحاديث بعضَ وسائلها إلى الشيوع والغلب، فما بالك بالمتأخر مما كتب في أشد أزمان التقلقل والاضطراب»[٥].

---

(١) المصدر السابق ص٥٧.

(٢) عن تيسير مصطلح الحديث لمحمود الطحان ص١٩، ٢٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) تدريب الراوي جـ٢، ص١٨٠.

(٥) حياة محمد ص٤٩.

وقصد بهذا التشكيك في صحة البخاري ومسلم والسنن، لأنها دونت متأخرة من القرن الأول، يؤكد هذا قوله عن البخاري، وأبي داود، وغيرهما من أهل الصحاح والسنن.

«وكثير من هذه الأحاديث التي صحت عندهم كانت موضع نقد وتمحيص عند غيرهم من العلماء انتهى بهم إلى نفي الكثير منها».

وأنت تدرك خطورة هذا الاتجاه حين تتأمل قوله بأن كثير من الأحاديث التي صحت عندهم كانت موضع نقد عند غيرهم، وقوله: (نفي الكثير منها) وهذا يعني أن الكثير مما في البخاري ومسلم والسنن منفي ومرفوض، وهذا خلاف الواقع، فإن أهل الحديث والمسلمين كلهم متفقون على أن ما في البخاري ومسلم والكثير جدا مما في السنن صحيح على العموم، وما اتفقا[1] عليه يحصل به العلم القطعي[2].

وبهذا تسقط دعوى العلمية لأول وهلة، لأنه افترى على علماء المسلمين وزعم أنهم نفوا الكثير من كتب السنة الصحيحة، دون أن يثبت ذلك علميا.

ومن المعروف أن هذا هو أسلوب العقلية الحديثة ومنهجها، تريد أن تصد عن الحق وتبطله بعبارات طائشة طافحة مالها من قرار علمي ولا منهجي وتفعل ذلك بدعوى المنهجية والعلمية! لا سيما وأن الأمر يتعلق بأصل من أصول الدين، ومصدر من مصادره، أي السنة النبوية، التي تستلزمها شهادة أن محمداً رسول الله من الركن الأول من أركان الإسلام.

أما أحاديث الآحاد، فإن الاتجاهات العقلانية الحديثة على مذهب أسلافها المعتزلة وأهل الكلام، فإنها إذا كانت ترد المتواتر كما أسلفت فكيف بالآحاد؟

---

(١) أي البخاري والمسلم.

(٢) راجع تدريب الراوي للسيوطي ص١٣١.

فهم يرون أن حديث الآحاد لا يفيد العلم ولا اليقين وإن صح سنده، وكذلك لا تثبت به عقيدة عندهم، ولذلك رد أكثرهم أموراً كثيرة من أمور العقيدة.

وقد تزعم هذا الاتجاه العقلاني محمد عبده، ومحمود شلتوت، وأحمد أمين، ومحمد الغزالي، ومحمد عمارة.

ومن أخطر التوجهات الجديدة للعقلانية تشكيكهم بالضوابط والأصول التي اعتمدها أئمة الإسلام للجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، ومناهج المحدثين في دراسة الأسانيد والمتون تلكم المقاييس العلمية والشرعية التي حفظ الله بها الدين والسنة، ثم دعوة هؤلاء المعتزلة الجدد إلى وضع ضوابط عقلانية جديدة للتمييز بين الصحيح والضعيف.. وما علموا أنهم بذلك حكموا على الأمة بأنها أجمعت على ضلالة وخطأ، وأنها لم تكن على الحق والسنة والدين المطلوب منذ القرن الأول إلى يومنا هذا.

ومن أبرز من ينزعون إلى هذا المنهج الهدّام: الدكتور حسن الترابي، ومحمد الغزالي، ومحمود أبو ريَّة، وأحمد أمين، والدكتور البطيري إسماعيل منصور.

ثانيًا: الصحابة وعدالتهم، (والتابعون والسلف الصالح):

وحيث إن القدح في الصحابة وعدالتهم، وسبهم، وفي التابعين والسلف الصالح، وأهل السنة أهل الحديث، يعد طعنًا في السنة[1]، لأنهم هم الذين نقلوها لنا عن رسول الله ﷺ، ثم دونوها، ودرسوها، ومحَّصوها، وبذلوا جهوداً جبارة، حتى أوصلوها لنا نقية صافية، نعرف صحيحها ونطمئن إليه، ونعرف ما دون ذلك بكل وضوح بأسلوب علمي شرعي تحقَّق به قوله تعالى: ﴿**إنا أنزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾، فهم الذين حفظوا لنا الحديث بإسناده، والإسناد من

(١) راجع مجموع الفتاوى لابن تيمية ص١٠٢ جـ٤.